

# المعجم

١٣١٥

بؤني الحكمة من يشاء ومن يؤن الحكمة فقد  
أوتى خيرا كثيرا وما يذكر إلا أولو الألباب

فبشر عبادي الذين يستهون بالقول فبئس  
أولئك الذين هدامهم الله وأولئك هم أولو الألباب

قال عليه الصلاة والسلام: إن للإسلام صدى و« مناراه كمنار الطريق »

مصر ٣٠ شوال ١٣٣٣ - ١٧ السنبلة (ص ٣) ١٢٩٣ هـ ش ١٠ سبتمبر ١٩١٥

## حال المسلمين مع غيرهم في العصر الأول

إن حالة الأمم الاجتماعية والسياسية والادبية لها شأن كبير في تطبيق الأحكام على الوقائع وهو ما يسميه علماء الأصول « تحقيق المناط » ومن عرف التاريخ وفقه قواعد علم الاجتماع منه فإنه هو الذي يفقه سبب اعراض الفقهاء والحكام عن قبول شهادة غير المسلمين عليهم . وأحق ما يجب فقحه من تلك القواعد أربع ينبغي التأمل فيها بعين العقل والانصاف

(أحدها) ما كان عليه المسلمون في القرون الأولى للإسلام من الاستمسك بعروة الحق ، وإقامة ميزان العدل ، وعدم المحاباة والتفرقة في ذلك بين مؤمن وكافر ، وقريب وبعيد ، وصديق وعدو ،

(ثانيها) ما كانت عليه جميع الأمم التي فتحوا بلادها وأقاموا شريعتهم فيها من ضعف وازع الدين ، وفساد الأخلاق والآداب ، وقد قرر ذلك مؤرخو الإفرنج وغيرهم وجعلوه أول الأسباب الاجتماعية لسرعة الفتح الإسلامي في الخلفاء

(ثالثها) ما جرى عليه الفاتحون من المسلمين من المبالغة في التوسعة على أهل ذمتهم في الاستقلال الديني والمدني ، إذ كانوا يسمعون لهم بأن يتحاكوا إلى رؤسائهم في الأمور الشخصية وغيرها - فكان من المعقول مع هذا أن لا يشهدوهم على قضايا

أنفسهم الخاصة ، وان يمنهم نظرهم الى ما بينهما من التفاوت في الاحوال الدينية والادبية التي أشرنا اليها آنفاً من قبول شهادتهم على أنفسهم ، مع عدم ثقتهم بقديهم وعدالتهم

( رابعها ) تأثير عزة السلطان وعهد الفتح الذي كانت الاحكام فيه أشبه بما يسمونه الآن بالاحكام العسكرية . واعتبر ذلك بأحكام دول الافرنج في أيام الحرب ، بل في المستعمرات التي طال عليها عهد الفتح أو ما يشبه الفتح ، يتبين لك ان أشد أحكام فقهاء المسلمين وحكامهم على غيرهم هي أقرب الى العدل والرحمة من أحكام أرقى أمم المدنية من دونهم

وقد علم من حال البشر ان الغالب قلما يرى شيئاً من فضائل المغلوب وان كثرت ، فكيف يرجى ان يرى قليلاً الضئيل الخفي ؟ والجماعات الكبيرة والصغيرة كالأفراد في نظر كل الى نفسه والى أبناء جنسه بعين الرضا والى مخالفه بعين السخط . مثال ذلك ان امرأة من فضليات نساء سويسرة دينا وأدبا وعلما راقبت أحوال الاستاذ الامام وسيرته مدة طويلة اذ كان يختلف الى مدرسة (جنيف) لتلقي آداب اللغة الفرنسية ، وكلمته مرارا في مسائل من علم الاخلاق والتربية - وكانت بارعة ومصنفة فيهما - فأعجبها رأيه ، كما أعجبها فضله وهديه ، ثم قالت له بعد ذلك : إنني لم أكن أظن قبل ان عرفتك ان القداسة توجد في غير المسيحيين

فمن تأمل ما ذكر تجلت له الاسباب العنوية والاجتماعية التي صدرت الحكام والفقهاء عن قبول شهادة غير المسلم على المسلم ، وتعجب من سعة أحكام القرآن ، التي يتوهم الجاهلون انها ضد ما هي عليه من الاطلاق وموافقة كل زمان ومكان ، فتراهم ينسبون الى القرآن كل ما ينكرونه على المسلمين من آرائهم وأعمالهم وأحكامهم بالحق أو بالباطل ، ولو كان المسلمون عاملين بالقرآن كما يجب لما أنكر عليهم أحد ، بل لا تبهمهم الناس في هديهم ، كما اتبعوا سلفهم من قبلهم ، بل لكانوا أشد اتباعا لهم ، بما يظهر لهم من موافقة هدايته لهذا الزمان ، وموافقتها لأرقى ما وصل اليه من نظام وأحكام ، وهذا من أجل معجزاته التي تتجدد بتجدد الأزمان .

## ﴿ إعراب الآية الثانية الذي اضطرب فيه النحاة ﴾

قد تبين مما فصلناه ان الذين عدوا الآيتين في غاية الصعوبة لخالفه  
مذاهبهم لها مخطئون ، وان الواجب رد المذاهب اليهما لا تأويلهما لتوافقا المذاهب ،  
وأما الذين استشكلوا اعراب جملة من الآية الثانية ، وعدوا لاجلها الآية أو  
الآيات في غاية الصعوبة — فانما أوقعهم في ذلك احتمال التركيب لعدة وجوه من  
الاعراب ، بما فيها من تعدد القراءات ، مع اعتيادهم تقديم الاعراب على المعنى  
وجمله هو المبين له ، وقد استحسننا بعد ايضاح تفسير الآيات بما تقدم ان نذكر  
ملخص ما قيل في إعراب تلك الجملة تقلا عن (روح البيان) الذي يلتزم تحقيق  
المباحث النحوية في جميع الآيات ، عسى ان يستفي القارئ به عن مراجعة تفسير  
آخر ، ونبدأ بجواب الشرط لانه مبدأ ما استشكلوه من الاعراب . قال المؤلف  
رحمه الله تعالى :

( فأخران ) أي فرجلان آخران وهو مبتدأ خبره قوله تعالى (يقومان مقامهما)  
والفاء جزائية وهي إحدى مسوغات الابتداء بالنكرة ولا محذور في الفصل بالخبر بين  
المبتدأ وصفته وهو قوله سبحانه ( من الذين استحق عليهما الاوليان ) وقيل هو خبر  
مبتدأ محذوف أي فالشاهدان آخران ، وجملة يقومان صفته والجار والمجرور صفة أخرى .  
وجوز أبو البقاء أن يكون حالا من ضمير يقومان وقيل هو فاعل فعل محذوف أي :  
فليشهد آخران . وما بعده صفة له . وقيل مبتدأ خبره الجار والمجرور والجملة الفعلية صفته  
وضمير مقامهما في جميع هذه الأوجه مستحق للذين استحقا ، وليس المراد بمقامهما  
مقام اداء الشهادة التي تولياها ولم يؤدياها كما هي بل هو مقام الحبس والتخليف .  
واستحق البناء للفاعل على قراءة عاصم في رواية حفص عنه وبها قرأ علي كرم الله  
تعالى وجهه وابن عباس وأبي رضي الله تعالى عنهم ، وفاعله «الاوليان» والمراد من  
الموصول أهل الميت ، ومن الاوليين الاقربان اليه الوارثان له الاحقاف بالشهادة  
لقربهما واطلاعهما ، وهما في الحقيقة الآخران القائم مقام اللذين استحقا ، اما لأنه  
أقيم المظهر مقام ضميرها للتنبية على وصفهما بهذا الوصف ، ومفعول استحق محذوف

واختلفوا في تقديره فقدره الزمخشري أن مجردوها للقيام بالشهادة ليظهروا بهما كذب الكاذبين، وقدره أبو البقاء وصيتها . وقدره ابن عطية ما لهم وتركهم، وقال الامام : ان المراد بالاوليان الوصيان اللذان ظهرت خياتهما وسبب اولويتها أن الميت عينها للوصية . فعنى «استحق عليهم الاوليان» خان في ما لهم وجنى عليهم الوصيان اللذان عثر على خياتهما، وعلى هذا لاضرورة الى القول بحذف المفعول، وقرأ الجمهور «استحق عليهم الاوليان» ببناء استحق للمفعول واختلفوا في مرجع ضميره والاكترون انه الاثم والمراد من الموصول الورثة لان استحقاق الاثم عليهم كناية عن الجنابة عليهم، ولا شك ان الذين جنى عليهم وارتكب الذنب بالقياس اليهم هم الورثة، وقيل انه الايضا، وقيل الوصية لتأويلها بما ذكر . وقيل المل . وقيل ان الفعل مسند الى الجار والمجرور، وكذا اختلفوا في توجيه رفع الاوليان فقيل انه مبتدأ خبره «آخران» أي الاوليان بأمر الميت آخران، وقيل بالعكس، واعترض بأن فيه الاخبار عن النكرة بالمعرفة وهو مما اتفق على منعه في مثله، وقيل خبر مبتدأ مقدر أي هما الآخران على الاستثناف البياني، وقيل بدل من آخران، وقيل عطف بيان عليه، ويلزمه عدم اتفاق البيان والمبين في التعريف والتكبير مع أنهم شرطوه فيه حتى من جوز تنكيره، نعم نقل عن نزر عدم الاشتراط، وقيل هو بدل من فاعل يقومان وكون المبدل منه في حكم الطرح ليس من كل الوجوه حتى يلزم خلوتك الجملة الواقعة خبرا أو صفة عن الضمير على انه لو طرح وقام هذا مقامه كان من وضع الظاهر موضع الضمير فيكون رابطاً، وقيل هو صفة آخران، وفيه وصف النكرة بالمعرفة والاختش اجازة هنا لأن النكرة بالوصف قربت من المعرفة، قيل وهذا على عكس « ولقد أمر على التميم يسني » فانه يؤول فيه المعرفة بالنكرة . وهذا أول فيه النكرة بالمعرفة أو جعلت في حكمها للوصف، ويمكن — كما قال بعض المحققين — أن يكون منه بأن يجعل الاوليان اهدم تعينهما كالنكرة، وعن أبي علي الفارسي انه فائب فاعل «استحق» والمراد على هذا استحق عليهم انتداب الاوليين منهم للشهادة كما قال الزمخشري، أو اثم الاوليين كما قيل . وهو تثنية الاولى قلبت ألفه ياء عندها، وفي على في «عليهم» أوجه الاول انها على باباء والثاني انها بمعنى في، والثالث انها بمعنى من . وفسر استحق بطلب الحق

وبحق وغلب . وقرأ يعقوب وخلف وحمزة وعاصم في رواية أبي بكر عنه « استحق عليهم الاولين » ببناء استحق للمفعول والاولين جمع أول المقابل الآخر وهو مجرور على انه صفة الذين أو بدل منه أو من ضمير عليهم أو منصوب على المدح . ومعنى الاولى التقدم على الاجانب في الشهادة وقيل التقدم في الذكر لدخولهم في ( يا أيها الذين آمنوا ) وقرأ الحسن « الاولان » بالرفع وهو كما قدمنا في الاوليان ، وقرئ « الاولين » بالثنية والنصب ، وقرأ ابن سيرين « الاولين » بياءين ثنية أولى منصوبا وقرأ « الاولين » بسكون الواو وفتح اللام جمع أولى كأعين واعراب ذلك ظاهر

## البرهان

على

خروج تارك الصلاة ومانع الزكاة من الايمان

جمع أدلته من الكتاب والسنة محمد على أبو زيد

الطاب بكاية دار الدعوة والارشاد

٢

يزيدك بيانا لهذه الآية قول النبي صلى الله عليه وسلم « بين الرجل وبين الشرك ترك الصلاة » خرج مسلم<sup>(١)</sup> ولا يحتاج بمده الى شرح وبيان،

(١) المنار : رواه مسلم عن جابر بن عبد الله من طريق أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس وهو ثقة عند الجمهور روى له الا البخاري فانه لم يرو له الامتامة . وكان ابن حزم يرد من حديثه ما يقول فيه : عن جابر ، لأنه مدلس . وههنا صرح بسماعه منه . وطعن فيه شعبة ونهى عن الكتابة عنه قال لانه لا يحسن يصلي ، ولكونه سيء صلواته . بل قال انه كذب على رجل واعتذر عن ذلك بأنه أغضبه . واحتج =